

خاتمة:

تقوم السلطات الإدارية في مواجهة المواطنين بوظيفتين مهمتين، الأولى هي إشباع الحاجات العامة، والثانية هي الحفاظ على النظام العام، وفي سبيل ذلك يجب أن تزود بمجموعة من الوسائل المادية والقانونية التي لا يتيحها لها القانون العادي، وهو ما تطّلب خضوعها لقواعد استثنائية هي قواعد القانون الإداري، تتميز بمجموعة من الخصائص وتقوم على أسس وتستمد من مصادر تعرّضنا إليها في المحور الأول من هذه المحاضرات. ولقد رأينا في هذا المحور الارتباط الوثيق بين نشأة القضاء الإداري في فرنسا والقانون الإداري.

وإذا كان قيام الإدارة بوظائفها يتطلب خضوعها لنظام قانوني استثنائي تتمتع فيه بمجموعة كبيرة من الامتيازات؛ فإن هذا لا يعفيها من الخضوع للقانون واحترامه، وهو ما تقتضيه دولة القانون، ومبدأ سيادة القانون.

إن تكريس هذا المبدأ يمر من خلال عدّة وسائل من بينها الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، ولقد رأينا أن هناك ثلاثة أنظمة للرقابة على أعمال الإدارة، هي النظام الإسلامي (ولاية المظالم) ونظام القضاء الموحد، ونظام القضاء المزدوج.

إنّ النظام القضائي الإداري الجزائري منذ الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي وإلى اليوم تأرجح بين جميع هذه الأنظمة، لكنه اليوم يعتبر من قبيل الأنظمة التي تبنت القضاء المزدوج من خلال إصلاحات دستور 1996، وما تبعه من قوانين عضوية وعادية ومراسيم تنظيمية.

ولقد تعرّضنا إلى نظام القضاء الإداري الجزائري، سواء من خلال هيئاته، أو من خلال معايير توزيع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري والقضاء العادي، أو هيئات القضاء الإداري فيما بينها. كما تعرّضنا إلى طبيعة الإجراءات أمامه وخصائصها، وأنواع الدعاوى التي ترفع أمامه مع التركيز على دعوى الإلغاء وشروطها الشكلية والموضوعية.

نخلص من هذه المحاضرات إلى أنّ:

1. وجود قانون إداري تخضع له الإدارة من أجل القيام بوظائفها على أحسن وجه ضرورة لا غنى عنها، والقانون الإداري بخصائصه وأساسه التي تم التعرّض إليها يوفّق بين مقتضيات السير الحسن للإدارة وحماية حقوق المواطنين وحرّياتهم.
2. رغم أنّ منشأ القانون الإداري بمفهومه الضيق هو فرنسا، إلّا أنه يجب أن تراعي نظرية القانون الإداري في الجزائر خصائص المجتمع الجزائري، وهويته.
3. ينتهي النظام القضاء الإداري الجزائري إلى النظام القضائي المزدوج، ولقد حاول المشرّع من خلال النصوص والإصلاحات المتعاقبة، الاستفادة من مزايا هذا النظام (إيجابية إجراءاته...) وتلافي عيوبه (تعقيد نظرية الاختصاص) قدر الإمكان.